Journal Of the Iraqia University (73-3) January (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

دور المؤسسات الرقابية في ضبط الأداء الحكومي في العراق

أ.م.د. علي مشهدي أستاذ مساعد في جامعة قم

علي وادي عبدعلي الكريطي

طالب دكتوراه بجامعة طهران بورديس فارابي بايران

The role of regulatory institutions in recording government performance in Iraq

A.p. Ali Mashhadi
Assistant Professor of QOM University
E-mail: Droitenviro@gmail.com

الملخص

يعاني العراق من تحديات كبيرة في ما يتعلق بكفاءة وفعالية الأداء الحكومي، حيث يتمثل أحد أبرز الأسباب في ضعف أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية. وتواجه المؤسسات الرقابية في العراق العديد من التحديات التي تؤثر على قدرتها في أداء مهامها بالشكل الأمثل، مثل التدخلات السياسية، الفساد الإداري، وعدم وجود تنسيق فعّال بين الجهات المعنية. يتناول هذا البحث دور المؤسسات الرقابية في تعزيز فعالية الأداء الحكومي في العراق، من خلال التركيز على دور الهيئات الرقابية المختلفة مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، إلى جانب لجان الرقابة البرلمانية. يُستعرض دور هذه المؤسسات في متابعة استخدام الموارد العامة، مكافحة الفساد، وضمان الشفافية في الإدارة الحكومية. كما يناقش التحديات التي تواجه هذه المؤسسات، بما في ذلك ضعف التنسيق بين الهيئات المختلفة، القيود التشريعية، وأثر التدخلات السياسية على استقلاليتها. يهدف البحث إلى تقديم توصيات لتحسين عمل المؤسسات الرقابية بما يساهم في تعزيز الثقة العامة في الحكومة العراقية وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين آليات الرقابة.الكلمات المفتاحية: الضبط ، الاداء الحكومي ، العراق، المؤسسات الرقابية.

Abstract

Iraq faces major challenges in terms of the efficiency and effectiveness of government performance, one of the most prominent reasons being the weakness of internal and external oversight systems. Oversight institutions in Iraq face many challenges that affect their ability to perform their duties optimally, such as political interference, administrative corruption, and the lack of effective coordination between relevant parties. This research addresses the role of oversight institutions in enhancing the effectiveness of government performance in Iraq, by focusing on the role of various oversight bodies such as the Board of Supreme Audit and the Integrity Commission, in addition to parliamentary oversight committees. The role of these institutions in monitoring the use of public resources, combating corruption, and ensuring transparency in government administration is reviewed. It also discusses the challenges facing these institutions, including weak coordination between different bodies, legislative restrictions, and the impact of political interference on their independence. The research aims to provide recommendations to improve the work of oversight institutions in a way that contributes to enhancing public confidence in the Iraqi government and achieving sustainable development by improving oversight mechanisms.Key words: Control, government performance, Iraq, regulatory institutions.

المقدمة

وتتمثل المسألة في كيفية تحسين فعالية هذه المؤسسات الرقابية في ضمان الشفافية والمساءلة في أداء الحكومة، وحماية المال العام، وتعزيز النزاهة في مختلف القطاعات الحكومية. بالإضافة إلى دراسة تأثير القوانين والتشريعات السارية على عمل المؤسسات الرقابية ومدى توافقها مع

المعايير الدولية في مجال الشفافية والحوكمة الجيدة.الهدف من بيان هذه المسألة هو تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المؤسسات الرقابية في العراق، وتقديم رؤية حول كيفية تطوير دورها في تحسين الأداء الحكومي وتحقيق مصلحة المواطن العراقي.

اولاً. ضرورة البحث

تكتسب دراسة دور المؤسسات الرقابية في ضبط الأداء الحكومي في العراق أهمية بالغة في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها النظام الإداري في البلاد. إن العراق يعاني من مشكلات عديدة تتعلق بالفساد الإداري، هدر المال العام، ضعف الشفافية، وقلة فعالية الأداء الحكومي. ولذلك، فإن الحاجة إلى دراسة فعالية المؤسسات الرقابية تُعتبر ضرورة ملحة للحد من هذه المشكلات وتحقيق تحسينات ملموسة في الأداء الحكومي.

تتمثل ضرورة هذا البحث في النقاط التالية:

١. تعزيز المساءلة والشفافية: تعمل المؤسسات الرقابية على ضمان الرقابة على تصرفات الحكومة وإجراءاتها، مما يسهم في تحقيق الشفافية والمساءلة في التعامل مع المال العام والموارد البشرية.

٢. مكافحة الفساد: يعتبر الفساد أحد أكبر التحديات التي تعيق التنمية في العراق. تساهم المؤسسات الرقابية بشكل كبير في الكشف عن عمليات الفساد والممارسات غير القانونية، وبالتالي تحسين مستوى الحوكمة.

٣. تحقيق التنمية المستدامة: من خلال تحسين أداء الحكومة وضمان فعالية عملها، تساهم المؤسسات الرقابية في خلق بيئة مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الوطنية.

٤. دعم الإصلاحات الحكومية: إن البحث في دور هذه المؤسسات يساعد في التعرف على جوانب القصور والضعف في الأنظمة الرقابية، مما يساعد صناع القرار في تصميم سياسات إصلاحية تساهم في تقوية هذه المؤسسات.

٥. تحقيق تطور قانوني وتشريعي: يساهم البحث في فهم مدى توافق القوانين والتشريعات المحلية مع المعايير الدولية في مجال الرقابة، ويساعد في اقتراح آليات قانونية لتعزيز دور المؤسسات الرقابية.

إذن، فإن هذا البحث يسهم في إثراء المعرفة حول دور المؤسسات الرقابية في تحسين الأداء الحكومي، ويعزز من أهمية تعزيز أنظمة الرقابة في مواجهة التحديات الحالية.

ثانياً. اهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسهم في تعزيز دور المؤسسات الرقابية في ضبط الأداء الحكومي في العراق. ومن بين أهداف البحث:

١. تحليل دور المؤسسات الرقابية في ضمان الشفافية والمساءلة: دراسة دور الهيئات الرقابية في العراق، مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، في مراقبة الأداء الحكومي وضمان استخدام الموارد العامة بشكل صحيح وشفاف.

٢. التعرف على التحديات التي تواجه المؤسسات الرقابية: دراسة المشكلات والعوائق التي تعيق عمل المؤسسات الرقابية في العراق، مثل التدخلات السياسية، ضعف التنسيق بين الهيئات المختلفة، وعدم استقلالية هذه المؤسسات.

٣. دراسة فعالية الآليات الرقابية المعتمدة: تقييم مدى فاعلية الأدوات والآليات الرقابية الحالية المستخدمة في العراق في ضبط الأداء الحكومي، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.

٤. اقتراح حلول وتوصيات لتحسين فعالية المؤسسات الرقابية: تقديم مقترحات عملية لتحسين دور المؤسسات الرقابية في مراقبة أداء الحكومة، وتعزيز استقلاليتها وكفاءتها، بما يساهم في الحد من الفساد الإداري وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

٥. مقارنة الأداء الرقابي في العراق مع التجارب الدولية: مقارنة دور المؤسسات الرقابية في العراق مع المؤسسات الرقابية في دول أخرى مشابهة، بهدف الاستفادة من التجارب الدولية في تحسين الآليات الرقابية.

٦. دراسة أثر القوانين والتشريعات على عمل المؤسسات الرقابية: تحليل مدى توافق التشريعات الحالية مع المعايير الدولية للرقابة، ومدى تأثيرها في تحسين أو إعاقة دور المؤسسات الرقابية في العراق.

٧. إبراز أهمية تعزيز التعاون بين المؤسسات الرقابية والمؤسسات الحكومية الأخرى: دراسة سبل تعزيز التعاون بين المؤسسات الرقابية والأجهزة الحكومية الأخرى لتنسيق الجهود الرقابية وتحقيق أفضل النتائج.

من خلال تحقيق هذه الأهداف، يطمح البحث إلى تقديم رؤية شاملة تساعد في تحسين دور المؤسسات الرقابية في العراق وضمان تحسين الأداء الحكومي

ثالثاً. سؤال البحث

ما هو دور المؤسسات الرقابية في العراق في ضمان الشفافية والمساءلة في الأداء الحكومي؟

رابعاً. فرضيات البحث

تتمثل فرضية البحث في أن "المؤسسات الرقابية في العراق تلعب دورًا حاسمًا في ضمان الشفافية والمساءلة في الأداء الحكومي، إلا أن فعالية هذه المؤسسات تتأثر بعدد من العوامل مثل التدخلات السياسية، ضعف التنسيق بين الهيئات الرقابية، والقيود القانونية والتشريعية التي تحد من قدرتها على أداء مهامها بالشكل الأمثل."وبناءً على هذه الفرضية، يسعى البحث إلى التحقق من مدى قدرة المؤسسات الرقابية في العراق على تحقيق الشفافية والمساءلة في الأداء الحكومي، وكذلك تحديد العوامل التي قد تؤثر سلبًا أو إيجابًا على هذا الدور.

خامساً. منهجية البحث

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي المقارن ويعتبر توصيف تحقيقي للنتايج البحثية بالإضاءة على كيف القضية واسبابها

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسات الرقابية في العراق وبيان أنواعها

تعد المؤسسات الرقابية جزءًا أساسيًا في هيكلية النظام الحكومي، حيث تمثل الأداة التي تضمن تنفيذ القوانين وتنظيم الأداء الحكومي، وتساهم في الحد من الفساد وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة. في العراق، تحظى المؤسسات الرقابية بأهمية خاصة نظرًا للتحديات التي يواجهها البلد في مجال الحوكمة، كالتدخلات السياسية، وتزايد معدلات الفساد، وضعف التنسيق بين الهيئات الحكومية. لذلك، تسعى هذه المؤسسات لضبط الأداء الحكومي وحماية المال العام وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في المطلب الاول : تعريف المؤسسات الرقابية في العراق اما المطلب الثاني فنتناول فيه انواع المؤسسات الرقابية في العراق.

المطلب الاول : تعريف المؤسسات الرقابية في العراق

المؤسسات الرقابية هي هيئات مستقلة تُعنى بمراقبة أنشطة الحكومة والأجهزة العامة في كافة المجالات للتأكد من التزامها بالقوانين والتشريعات المعتمدة، وضمان الشفافية في استخدام المال العام. دور هذه المؤسسات يشمل الكشف عن الفساد المالي والإداري، وتقديم تقارير تدقيق، ومراجعة الشؤون المالية والإدارية، بالإضافة إلى المساهمة في تحسين الأداء الحكومي. بذلك المطلب سنغطي تعريف المؤسسات الرقابية بثلاثة فروع: الأول وسنخصصه لمفهوم المؤسسة الرقابية، والثاني سيتناول العناصر التي تقوم عليها المؤسسات الرقابية ، بينما بالثالث منها. سنتعامل مع أنواع المؤسسات الرقابية .

الفرع الأول: مفهوم المؤسسة الرقابية لغة: من حيث المعنى اللغوي، كلمة "مؤسسة" تعني الكيان أو الهيئة التي تم إنشاؤها لتنفيذ مهمة محددة، بينما "الرقابة" تعني الفحص أو الإشراف على شيء معين لضمان الالتزام بالقوانين أو اللوائح١.اصطلاحًا: في السياق الاصطلاحي، تشير "المؤسسات الرقابية" إلى هيئات أو أجهزة تشرف على تنفيذ القوانين والسياسات، وتعمل على ضمان تحقيق الشفافية والمساءلة في جميع الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يساهم في منع الفساد وتعزيز العدالة في المجتمع. الرقابة داخل الوظيفة العامة هي وسيلة يمكن من خلالها التأكد من مدى التحقق الأهداف بكفاءة وفعالية في الوقت المناسب، وكذلك توجيه سلوك الموظفين من خلالها وضع الأطر والضوابط المنظمة للتعامل وتحديد قواعد السلوك الواجب اتباعها ومعاقبة من يفعل ذلك٢.المؤسسةالرقابية هي هيئة مستقلة أو جهاز حكومي يُعنى بمراقبة أداء الحكومة والمؤسسات الرقابية للتأكد من التزامها بالقوانين والسياسات المعتمدة، وضمان الشفافية في إدارة الموارد العامة. تقوم المؤسسة الرقابية بتقييم استخدام المال العام، والتأكد من فاعلية الأداء الحكومي، ومنع أو الكشف عن الفساد والمخالفات المالية والإدارية.٣ وعلى ذلك الأساس، يُنظر إلى المؤسسة الرقابية كأداة فعالة للإدارة المباشرة للأنظمة الحكومية والمؤسسات الرقابية، حيث تساهم في التأكد من أن كل الأنشطة الإدارية والمالية تتم وفقًا للمعايير والقوانين المعمول بها. وبالتالي، تعد المؤسسة الرقابية وسيلة لضمان حسن سير العمل في الأجهزة الحكومية، من خلال مراقبة الأداء والأنشطة التنفيذية بشكل مستمر، وتقديم تقييمات وتحليلات تسهم في تحسين إدارة الموارد وتوجيه السياسات الحكومية.كما تعمل المؤسسة الرقابية على الكشف المبكر عن الانتهاكات والتجاوزات، سواء كانت متعلقة بالفساد المالي أو الإداري، وتحدد الإجراءات اللازمة للتصحيح والمعالجة. في هذا السياق، تعتبر المؤسسة الرقابية عنصراً أساسياً لتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الخدمات والموارد، وتعزز الشفافية والمساءلة

في جميع مستويات الحكومة، مما يساهم في بناء نظام حكومي أكثر استقراراً وموثوقية.٤إلا أن تلك المؤسسات بقيت تدار تحت إشراف الدولة ورقابتها ، غير انها إحتفظت كما بالمرافق العامة الإدارية بمظاهر السلطة العامة التي تمكنها من تحقيق أهدافها.٥

الفرع الثاني: الأساسيات التي تقوم عليها المؤسسات الرقابية إن الأساسيات التي تقوم عليها المؤسسات الرقابية تتضمن مجموعة من المبادئ والقيم التي تضمن فعاليتها في تحقيق أهدافها. أبرز هذه الأساسيات هي:١. الاستقلالية: يجب أن تكون المؤسسات الرقابية مستقلة عن الحكومة والأحزاب السياسية لضمان عدم التأثير على قراراتها وتقييماتها. الاستقلالية تساعد في ضمان نزاهة التحقيقات وموضوعية التقييمات. المؤسسة الرقابية هي طريقة لإدارة الأداء الحكومي وضمان تطبيق القوانين والأنظمة المعتمدة بشكل فعال. وهي تهدف إلى مراقبة الأنشطة والقرارات الحكومية، سواء كانت مالية أو إدارية، للتأكد من التزامها بالمعايير المحددة وتحقيق الأهداف العامة بكفاءة وشفافية. من خلال هذه الإدارة، تعمل المؤسسة الرقابية على الكشف المبكر عن المخالفات والاختلالات، ومتابعة تصحيحها لضمان عدم استغلال السلطة أو الموارد العامة بطريقة غير قانونية.المؤسسة الرقابية تشكل آلية أساسية لضمان المساءلة والمحاسبة في إدارة الحكومة، وتساعد على حماية المال العام من الفساد، كما تساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. من خلال هذه الطريقة في الإدارة، يتم التأكد من أن الحكومة تعمل بشفافية وضمن حدود القانون، مما يعزز الثقة بين المواطنين والسلطات العامة.٦

٢. الشفافية: من الضروري أن تعمل المؤسسات الرقابية بشفافية في تقاريرها ونتائجها، مما يعزز الثقة العامة في فعاليتها. الشفافية تعني أيضًا نشر نتائج التحقيقات والتقارير للجمهور وإتاحة الفرصة للرقابة المجتمعية والمشاركة الشعبية في تقييم أداء الحكومة. هذا يساهم في تعزيز المساءلة، حيث يتمكن المواطنون من متابعة كيفية إدارة الموارد العامة واتخاذ القرارات الحكومية. كما أن نشر هذه المعلومات يسهم في بناء الثقة بين الحكومة والشعب، ويعزز ثقافة الشفافية التي تشجع على مكافحة الفساد وتحقيق العدالة.٧ ان إتاحة المعلومات للجمهور يساهم في تحسين فعالية الرقابة من خلال الضغط الاجتماعي على المسؤولين الحكوميين لتصحيح الأخطاء والانتهاكات، كما يسمح للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بممارسة دور رقابي فاعل. بالإضافة إلى ذلك، توفر الشفافية بيئة داعمة لعملية الإصلاح، حيث أن نتائج التحقيقات والتقارير العلنية يمكن أن تؤدي إلى تبني سياسات جديدة أو تعديل القوانين لضمان تحسين الأداء الحكومي وتعزيز النزاهة٨

٣. المساءلة: المؤسسات الرقابية يجب أن تكون خاضعة للمساءلة عن أدائها. كما يجب أن تراقب أيضًا أداء الحكومة وتطلب من المسؤولين تقديم تفسيرات واضحة حول كيفية إدارة الموارد العامة. هذا الدور لا يقتصر فقط على مراقبة الأنشطة الحكومية، بل يشمل أيضًا التأكد من أن المسؤولين الحكوميين يلتزمون بالسياسات واللوائح المعتمدة، ويمارسون الشفافية في جميع جوانب إدارة المال العام.يجب أن تكون المؤسسات الرقابية قادرة على تقديم تقارير شاملة ودقيقة حول الأنشطة الحكومية، وتحديد أي انحرافات أو تجاوزات قد تحدث. كما أن المساءلة تضمن أن الحكومة، بجميع مؤسساتها، تتحمل المسؤولية عن قراراتها، وتكون عرضة للرقابة من قبل الهيئات الرقابية المعنية. علاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك آلية لتصحيح الأخطاء واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة في حال اكتشاف المخالفات أو الفساد.من خلال المساءلة الفعالة، يمكن تحسين مستوى الأداء الحكومي وتعزيز ثقة المواطنين في النظام السياسي والاقتصادي، مما يساهم في بناء بيئة خالية من الفساد ويعزز من استقرار الدولة.٩

المطلب الثاني : أنواع المؤسسات الرقابية في العراق

توجد عدة أنواع من المؤسسات الرقابية في العراق، والتي تتباين في اختصاصاتها وآليات عملها، ويمكن تقسيمها إلى:

الفرع الاول : ديوان الرقابة المالية يعد ديوان الرقابة المالية في العراق من أبرز المؤسسات الرقابية، حيث يتولى مراجعة حسابات وميزانيات الجهات الحكومية والمؤسسات الرقابية. يتمثل دوره الأساسي في التأكد من الاستخدام السليم للموارد المالية العامة، كما يتولى إعداد تقارير دورية تُرفع إلى مجلس النواب تتضمن تقييمًا لعملية الإنفاق الحكومي. كما يقع على عاتق ديوان الرقابة المالية مسؤولية مراقبة المال العام وضمان إدارته بشكل سليم، بالإضافة إلى مساعدة الجهات الخاضعة لرقابته في إدارة شؤونها وفقًا للقوانين والإجراءات المعتمدة.١٠١، حرصًا من ديوان الرقابة المالية على تعزيز دوره الرقابي وتنظيم صلاحياته واختصاصاته، صدر قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١. جاء القانون بهدف رفع مستوى الرقابة على الأموال العامة وتنسيق العلاقة مع الأجهزة والهيئات الرقابية الأخرى. وقد وسّع القانون من صلاحيات الديوان وطوّر مهامه، ومن أبرز أحكامه:مراقبة وتدقيق حسابات وأنشطة الجهات الخاضعة للتدقيق، والتحقق من سلامة التصرف في الأموال العامة وضمان التطبيق الفعّال للقوانين والأنظمة والتعليمات ذات الصلة:١١

أ- فحص ومراجعة معاملات الإنفاق العام لضمان سلامتها، والتأكد من عدم تجاوز الاعتمادات المحددة في الموازنة، مع التحقق من استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها، وتجنب أي إهدار أو إساءة في استخدامها، بالإضافة إلى تقييم العوائد الناتجة عنها.

ب- فحص وتدقيق عمليات تقدير الموارد العامة والتحقق من معاملات جمعها لضمان ملاءمة الإجراءات المعتمدة، والتأكد من تطبيقها بشكل صحيح وفق الأنظمة والقوانين السارية.

ج- إبداء الرأي في البيانات المالية والبيانات والتقارير المتعلقة بنتائج الأعمال والأوضاع المالية إلى الكيانات الخاضعة للتنظيم والإشارة إلى ما إذا كانت منظمة وفقًا للمتطلبات والمعايير القانونية سجلات محاسبية معتمدة تعكس المركز المالي الفعلي ونتائج الأنشطة والتدفقات النقدية.١٢ مراقبة تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.تقديم المساعدة الفنية في المجالات المحاسبية والرقابية والإدارية وما يتعلق بها التنظيمية والتقنية.١٣تقويم الخطط والسياسات المالية والاقتصادية الكلية المقررة لتحقيق الأهداف الموضوعة الدولة والالتزام بها.إجراء تدقيق على الأمور التي يطلب مجلس النواب تدقيقها.بالنظر إلى ما سبق فإن مسؤول عن التدقيق المالي والمحاسبي للوزارات والمؤسسات مكلفة بتزويد البرلمان والحكومة بمعلومات دقيقة عن عمليات الحكومة والظروف المالية لغرض تعزيز اقتصاد وسلامة البلاد وتقييم الاداء ومكافحة الفساد المالي والاداري١٤.يقوم الديوان أيضًا بدور استشاري للوزارات والهيئات الحكومية، ويوجهها لتطبيق معايير مالية سليمة.

الفرع الثاني: هيئة النزاهة

تأسست هيئة النزاهة لمكافحة الفساد وتحقيق العدالة في العراق. تختص الهيئة بالتحقيق في القضايا التي تتعلق بالفساد الإداري والمالي، وتعمل على تقديم التقارير المتعلقة بالاختلاسات والرشاوى والإهدار العام للمواردالهيئة تمتلك صلاحيات قانونية لإجراء التحقيقات في جميع مفاصل الدولة، ولها دور كبير في تقديم المسؤولين المتورطين في الفساد إلى القضاء، ثم صدر القانون رقم (٣٠) للعام ٢٠١١م المعروف بقانون هيئة النزاهة, حيث يعد هذا القانون طفرة في ميدان القوانين العراقية لما يمثله من تجسيد فعلي لمكافحة الفساد, إذ أن العراق وبالرغم من معالجته لجرائم الفساد في نصوص متفرقة في قوانين مختلفة, إلا أنه لم يحصر صلاحية المراقبة والتحقيق في قضايا الفساد بهيئة رقابية مستقلة, إلا بعد إنشاء هذه الهيئة.١٥ويأتي صدور هذا القانون تماشيا مع تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث تشير الاتفاقية إلى أنه يجب على كل دولة طرف أن تضمن، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود سلطة أو الهيئات، حسب الاقتضاء، التي تتولى منع الفساد.١٦هيئة النزاهة هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب. لها شخصية معنوية واستقلال مالي واداري. ويمثلها رئيسها أو من يفوضه.١٧تعمل الهيئة على المساهمة في منع الفساد ومكافحته واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحوكمة على جميع المستويات من خلال ما يلي:التحقيق في قضايا الفساد وفق أحكام القانون بواسطة محققين بإشراف قاضي التحقيق المختص ووفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية.متابعة قضايا الفساد التي لا يحقق فيها محققو الهيئة من خلال ممثل قانوني للهيئة وبتوكيل رسمي صادر عن رئيسها.١٨تنمية ثقافة في القطاعين العام والخاص تقدر الاستقامة والنزاهة الشخصية واحترام أخلاقيات الخدمة واعتماد الشفافية والخضوع للمساءلة والمساءلة من خلال برامج التوعية والتثقيف العام.١٩إعداد مشروعات القوانين التي تساهم في منع الفساد أو مكافحته ورفعها إلى السلطة التشريعية المختصة عن طريق رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء أو عن طريق اللجنة النيابية المختصة بموضوع التشريع المقترح٢٠.تعزيز ثقة الشعب العراقي في الحكومة بإلزام مسؤوليه بالإفصاح عن مسؤولياتهم المالية أو أموالهم من الأنشطة الأجنبية أو الاستثمارات أو الأصول أو الهدايا أو المنافع الكبيرة التي قد تؤدي إلى تضارب المصالح من خلال إصدار تعليمات تنظيمية لها قوة القانون بطريقة لا تتعارض معها، والبرامج الأخرى٢١.وضع لوائح للسلوك تحتوي على قواعد ومعايير أخلاقية تهدف إلى ضمان تنفيذ واجبات الوظيفة العامة بشكل صحيح، مشرف، وسليم.اتخاذ أي إجراء يساهم في مكافحة الفساد أو الوقاية منه، بشرط:

أ- أن يكون الإجراء ضرورياً ويستهدف بشكل مباشر مكافحة الفساد أو منعه.

ب- أن يكون الإجراء فعّالاً ومناسباً لتحقيق أهداف الهيئة. ٢٢.

ويبدو أن الهيئة تسعى من خلال إصدار القانون المشار إليه أعلاه إلى منع الفساد ومكافحتها واعتماد الشفافية في إدارة الحوكمة على جميع المستويات، وتحقيقا لذلك الغرض، فإن أعطى القانون الهيئة صلاحيات مهمة تتعلق بالتحقيق من خلال محققي الهيئة الذين ونرى ضرورة تمتعهم بالاستقلال التام، إضافة إلى ضرورة دخولهم دورة في المعهد القضائي قبل بدء عملهم في الهيئة٢٣.كما أعطى القانون للهيئة الحق في متابعة إجراءات القضايا التي لم يتم التحقيق فيها المحققين من خلال الإدارة القانونية للهيئة حرية مطلقة في تنمية ثقافة الوقاية من الفساد ومكافحته، ولها الحق في إعداد البرامج التوعية والتثقيف من خلال التلفزيون والانترنت والمطبوعات٢٤.كما أعطى القانون للهيئة الحق في إعداد مشروعات قوانين

للمكافحة فساد؛ يشدد القانون على مسؤولي الحكومة العراقية بضرورة الإفصاح عن المصالح المالية من أجل تحديد حالات تضارب المصالح، منح القانون هيئة النزاهة إصدار مدونات قواعد السلوك. موظفو الدولة، وكذلك القيام بأي عمل من شأنه الإسهام في مكافحة الفساد أو منعه .

الفرع الثالث :مكاتب المفتشين العمومين

صدر أمر سلطة الائتلاف المنحلة رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٤، الذي نص على إنشاء مكتب مفتش عام داخل كل وزارة عراقية، بحيث يتولى قيادته مفتش عام.تتمثل المهام الرئيسية لمكاتب المفتشين العموميين، من منظور الإدارة، في فحص ومراجعة سجلات الوزارات لضمان تحقيق النزاهة، الشفافية، والكفاءة في عملياتها، بالإضافة إلى مراجعة وتدقيق حساباتها. الجيدة للمصروفات وكفاءة وفعالية الأداء، وتلقي الشكاوى المتعلقة بالعمل الغش والهدر واستغلال السلطة وسوء الإدارة بما يؤثر على مصالح الوزارة والتحقيق وتحيل هذه الشكاوى نتائج التحقيق إلى السلطات الإدارية والادعاء المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة٢٥, الإجراءات الإدارية أو الجزائية أو المدنية في هذا الشأن، وعلى المفتشين العامين رفع تقاريرهم إلى الوزير المختص بشكل مباشر وفي حالة التظلم بدعوى مخالفة الوزير المختص يرفع المفتش العام تقريره إلى هيئة النزاهة٢٦يتضح مما سبق أن مكاتب المفتشين العامين مهمتهم تتعلق بالتحقيق الإداري في الأمور التي تنطوي على مخالفة القوانين والأنظمة والتعليمات من قبل الموظفين التابعين لوزارته السلطات المختلفة إما لديها سلطة فرض العقوبة التأديبية، وفي هذه الحالة يجب عليهم تقديم تقرير إلى الوزير المختص أو هيئة النزاهة إذا كان التقرير خاصاً بالوزير ويلاحظ أن وظائف مكاتب المفتشين العامين قد تكون متشابهة في الأمور وتختلف في الأمور آخرون على مهام ديوان الرقابة المالية، حيث أن عمل ديوان الرقابة المالية يشمل جميع الوزارات والدوائر الحكومية الرسمية وشبه الرسمية، وتتخصص داخلها مكاتب المفتش العام قد يبدو عمل الوزارة التي تقع في تشكيلاتها، وصلاحيات مكتب المفتش العام في وزارته أوسع نسبيًا، لا سيما تلك المتعلقة بسماع الشهود، وإحضارهم، والاستماع إلى القسم، وما إلى ذلك.

الفرع الرابع : قانون هيئة النزاهة في العراق

يُعد قانون هيئة النزاهة أداةً رئيسية في تعزيز الحوكمة وضبط الأداء الحكومي في العراق، حيث يهدف إلى بناء نظام إداري ومالي شفاف ونزيه يتماشى مع متطلبات الدولة الحديثة ومبادئ العدالة. يضع القانون الأسس القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد والوقاية منه، وذلك من خلال إنشاء هيئة مستقلة تخضع لإشراف مجلس النواب لضمان استقلاليتها وحياديتها٢٧.يعمل القانون على تفعيل الرقابة على جميع المستويات الحكومية، ابتداءً من التحقيق في قضايا الفساد وانتهاءً بتعزيز ثقافة النزاهة والاستقامة في القطاعين العام والخاص. كما يُلزم المسؤولين بالكشف عن ذممهم المالية لضمان الشفافية، ويوفر إطارًا قانونيًا يُمكّن الهيئة من إعداد مشروعات القوانين اللازمة لمكافحة الفساد وضمان الأداء الحكومي السليم٢٨. من خلال هذه الأحكام، يُسهم قانون هيئة النزاهة في تعزيز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة، وتحقيق مبدأ المساءلة، وترسيخ ثقافة الشفافية والنزاهة، مما يجعله دعامة أساسية لتحقيق الاستقرار المؤسسي والتنمية المستدامة في العراق.السلطة التشريعية: السلطة المنصوص عليها في المادة(٤٨) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥م:المادة (٢): "هيئة النزاهة هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، ويمثلها رئيسها أو من يخوله."٢٩المادة (٣): "تهدف الهيئة إلى الإسهام في منع ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات، وذلك من خلال:"٣٠

١. التحقيق في قضايا الفساد: يتم التحقيق في قضايا الفساد وفقًا لأحكام هذا القانون من خلال محققين يعملون تحت إشراف قاضي التحقيق المختص، ووفقًا لقانون أصول المحاكمات الجزائية.

٢. متابعة قضايا الفساد: تتولى الهيئة متابعة قضايا الفساد التي لا يباشر محققوها التحقيق فيها، بواسطة ممثل قانوني بموجب وكالة رسمية صادرة عن رئيس الهيئة.

٣. تنمية ثقافة النزاهة: تعزيز ثقافة تقدير النزاهة الشخصية وأخلاقيات الخدمة العامة في القطاعين العام والخاص، مع تشجيع الشفافية والمساءلة من خلال برامج التوعية والتثقيف.

٤. اقتراح مشروعات قوانين: إعداد مشروعات قوانين تهدف إلى منع الفساد ومكافحته، ورفعها إلى السلطة التشريعية المختصة عبر رئيس الجمهورية، مجلس الوزراء، أو اللجان البرلمانية ذات الصلة.

٥. تعزيز ثقة الشعب: إلزام المسؤولين الحكوميين بالكشف عن ذممهم المالية وما يمتلكونه من أنشطة خارجية، استثمارات، وممتلكات قد تسبب تضارب مصالح، من خلال تعليمات تنظيمية ملزمة بقوة القانون.

٦. إصدار لوائح السلوك: وضع قواعد ومعايير للسلوك الأخلاقي لضمان أداء وظيفي صحيح ومشرف يتسم بالنزاهة والالتزام.

٧. الإجراءات الوقائية: تنفيذ أي عمل يسهم في مكافحة الفساد أو الوقاية منه بشرطين:

– أن يكون هذا العمل ضروريًا وموجهًا نحو مكافحة أو منع الفساد.

– أن يكون فعالًا ومناسبًا لتحقيق أهداف الهيئة.أ– ان يكون ذلك العمل ضروريا ويصب في مكافحة الفساد او الوقاية منه

ب– ان يكون فاعلا ومناسبا لتحقيق اهداف الهيئة.رغم أن المؤسسات الرقابية في العراق تعمل بشكل مستقل، إلا أن هناك حاجة لتنسيق الجهود بينها لتحقيق الرقابة الفعالة. في بعض الأحيان، قد يواجه التعاون بين هذه الهيئات صعوبات بسبب قلة التنسيق وضعف الموارد، مما يحد من قدرتها على التأثير الفعلي في تحسين الأداء الحكومي٣١.تعد المؤسسات الرقابية في العراق من الركائز الأساسية التي تسهم في ضمان الشفافية والمساءلة الحكومية. ورغم الأهمية الكبيرة لهذه المؤسسات، إلا أنها تواجه تحديات عدة تتطلب إصلاحات قانونية وتنظيمية لضمان فعاليتها٣٢.

المبحث الثاني :طرق الرقابة العامة للوقاية من الفساد ومكافحته في العراق

هذه هي المبادرات التي اتخذتها الحكومة الوطنية في العراق، والتي تشكلت بعد تغيير النظام عام ٢٠٠٣م، وكان هدفها حماية الأموال والممتلكات العامة، وتقديم خطة لبرنامج مكافحة الفساد وجرائمه، و القضاء على أسبابه. ويتمثل ذلك في إنشاء هيئات متخصصة في مكافحة الفساد، وإنشاء نظام قانوني متكامل وشامل. التعاون مع بعضنا البعض، دون تداخل الاختصاص القضائي بموجب القانون. على العكس من ذلك، فهو يمثل تعاونًا مشتركًا بينهم أنشأت هذه الهيئة بقرار من سلطة الائتلاف المنحل رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤م, تكون مهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها

المطلب الأول : الحد من جرائم الفساد بإطار قانون هيئة النزاهة

يمكن اعتبار ان هيئة النزاهة أهم المؤسسات في مكافحة الفساد. تم تأسيسها من قبل سلطة التحالف المؤقتة وفقا لتشريع الداخلي(٥٥) لسنة ٢٠٠٤. والغرض من إنشاء تلك اللجنة ، كما هو مذكور بالجزء الأول من التشريع الداخلي، هو اقتراح تشريعات إضافية ، فضلا عن التعليم و برامج تدريبية للشعب العراقي ، لفرض قوانين ونظم مكافحة الفساد للخدمة المدنية ، وإذا لزم الأمر ، مطالبهم بقيادة مسؤولة ومحايدة وشفافة.٣٣ النزاهة شرط تم التعبير عنه بعدة مواد من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، بما بهذا المادة (٥) الخاصة بسيادة القانون. يلتزم الضابط أثناء قيامه بواجباته بأحكام القانون وأحكام المادة ٢٧ التي تحدد حصانة الأموال العامة وتؤكد سلامة الحالة التي تكون حمايتها مسؤولية كل مواطن. والترشيح الرئاسي وأعضاء مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء السلك القضائي والأشخاص ذوي الرتب الخاصة. من حيث الصدق والعدل ، فهم لا يلتزمون بالصدق والعدالة ويمنعونهم من استخدام صلاحياتهم. تأثير استخدام الأموال الحكومية بشراء أو استئجار شيء ما أو تأجير شيء ما أو بيعه لك. إما أن تقاضي أو تغلق،٣٤ الدولة لديها عقد يحددهم كمسؤولين أو مورّدين أو مقاولين ، لكن لم يتم تنفيذ وتجاهل كل تلك البنود من الدستور ، فقد تم إعطاء المناصب حسب الحصص الحزبية والوطنية والطائفية وأدت إلى الشراء. الفساد بجميع أنحاء الدولة. بشكل عام ،سنلقي نظرة على المراحل التي مرت بتشكيل هيئة النزاهة وتشكيلها.

الفرع الاول : المراحل التي تتشكل بها هيئة النزاهة مرت هيئة النزاهة منذ إنشائها بمرحلتين. الأول هو الحاكم المدني (بول بريمر) رقم (٥٥) الذي يعطي لمجلس الحكومة المؤقتة الحق بتعيين هيئة النزاهة العامة لعام ٢٠٠٤. أما المرحلة الثانية ، بعد إقرار الدستور العراقي الحالي عام ٢٠٠٥ ، فهي مستقلة. تأسست هيئة النزاهة تحت رعاية مجلس النواب. سنتحدث عن كل مرحلة بالتفصيل.المرحلة الاولى / غزو العراق وفي ٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٣ ، بعد انهيار النظام السياسي آنذاك وتولي الحاكم الأمريكي بول بريمر الحكم المدني بالعراق ، صدّر الأمر (٥٥). بالنسبة لميلاد عام ٢٠٠٤ ، سمح العراق لاحقًا لمجلس الحكومة الانتقالية بإنشاء (هيئة النزاهة العامة) وتم إنشاء تلك اللجنة فعليًا بموجب القانون الملحق بنفس التشريع الداخليالسابقة.تنص المادة (٥٥) على أن تلك التشريع الداخليتخوّل مجلس الحكم إنشاء هيئة عراقية للنزاهة العامة ، والتي ستكون هيئة مستقلة مسؤولة عن تنفيذ وإنفاذ قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة المدنية.٣٥في تقديم الأمر المشار إليه أعلاه، استند بريمر إلى مجموعة من الأسباب المتنوعة، بما في ذلك دوره كرئيس تنفيذي لسلطة التحالف المؤقتة، والعادات المتبعة في أوقات الحرب، والقرارات المتعلقة بالعراق، مثل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (١٤٨٣) الصادر في عام ٢٠٠٣، وقرار (١٥٠٠) بنفس العام، وقرار (١٥١١) في نفس السنة. كما أقر بأن الفساد يعد من الآفات التي تهدد الحكومات الصالحة، معترفًا بأن الشعب العراقي يستحق قادة يتحلون بالنزاهة ويخصصون أنفسهم لخدمة الشعب ومصالح الوطن. وأكد أن الحكم الفعال يعتمد على ثقة الشعب في حكومته، وأن الفساد يهدد هذه الثقة.٣٦المرحلة الثانية: بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي مر بها العراق باعتماد الدستور الحالي عام ٢٠٠٥ م ، دخل الأساس القانوني لهيئة النزاهة مرحلة جديدة بقبول الشعب العراقي باستفتاء عام. عندما يدعو الدستور الى الغاء قانون ادارة الدولة العراقية٣٧, كيف شرعوا بإنشاء لجنة مستقلة للنزاهة وتنظيم عملهم

ووضعهم تحت سيطرة مجلس النواب.٣٨ صدر قانون هيئة النزاهة الجديد رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ في ٢٠١١/١٠/١٧، الذي نظم عمل الهيئة. وقد نص هذا القانون على إلغاء أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤، كما ألغى القانون التنظيمي الملحق به الصادر عن مجلس الحكم المنحل، باستثناء القسم السادس الذي بين عمل الهيئة واختصاصاتها وصلاحياتها، مما يمكنها من أداء مهامها في رفع مستوى النزاهة والحفاظ على المال العام ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى تنظيم علاقاتها مع الأجهزة الرقابية الأخرى. وقد تم تشريع هذا القانون استنادًا إلى أحكام المادة (١٠٢) من الدستور العراقي النافذ.٣٩

الفرع الثاني :التشكيلات التي تتالف منها هيئة النزاهة .تتألف هيئة النزاهة من مجموعة من الكيانات والإدارات والمناصب المختلفة، حيث يساهم كل منها في تنفيذ مهام الهيئة. تشمل الهيئة رئيس الهيئة، ونائب الرئيس، بالإضافة إلى إدارات متنوعة مثل إدارة التحقيق، والإدارة القانونية، وإدارة التدقيق، وإدارة التعليم والعلاقات العامة، وإدارة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية، إلى جانب قسم إداري. في وقت لاحق، سيتم التعرف بشكل مفصل على تركيب ووظائف كل قسم من هذه الأقسام.رئيس الهيئة: ويكون أول مسؤول يعينه الرئيس التنفيذي (رئيس الوزراء) ، من بين المرشحين الثلاثة الذين ينتخبهم مجلس القضاء ، بشرط أن يكون المشرع (مجلس النواب) هو. يوافق المشرع على المرشح ويعينه بأغلبية الأصوات.لم يشترط القانون أن يترأس المرشح الهيئة ، إلا أنه يتمتع بأعلى معايير السلوك الأخلاقي وله سمعة الصدق والنزاهة فقط. يجب أن يكون رئيس اللجنة حاصلاً على مؤهلات جامعية أو مؤهلات أخرى وقد يكون محامياً أو مدرسًا أو وسيطًا أو أي تخصص آخر ، ولكن يجب أن يتمتع بالمؤهلات لشغل منصب عام وفقًا للقواعد العامة. بموجب القانون.سيترأس رئيس اللجنة المعين اللجنة لمدة خمس سنوات ، ولا يجوز لأي شخص أن يرأس أكثر من فترتين ، سواء أكانت فترتين متتاليتين أم لا.حددت المادة ٥ من القانون الدستوري الذي أنشأته المفوضية إجراءات عزل رئيسها ، والتي تسمح ، بموافقة ثلثي أعضائها الوطنيين ، بالعزل من المنصب على أحد الأسس التالية: الأسباب عدم الكفاءة.الجرائم الخطيرة ، الرسمية والشخصية.الإخلال بوظائفهم.ما بعد الاعتداء .وقد تجنب القانون تعيين رتبة رئيس الهيئة ، وأدرجتها السوابق القضائية بمرتبة وزير ، ومنح الوزير جميع الحقوق ، وأكد صلاحيات الوزراء ومؤهلاتهم.تشير الفقرة ٢ من المادة ٥ من القانون إلى وظائف وسلطات القانون ، وهي:تفويض وإدارة ومراقبة جميع أنشطة المؤسسة والتأكد من أنها تفي بواجباتها القانونية.قتراح ميزانيتك والموافقة على إنفاقك.جتعيين الموظفين وفصلهم وتأديبهم وفقاً لقواعد أخلاقيات العمل وتحديد تدريب ومؤهلات الموظفين ، ما لم ينص القانون على خلاف هذا تصدير التشريعات الداخلية الخاصة بتحويل المصالح الاقتصادية وفقا لمبادئ القانون العادي واعتماد التشريعات الداخلية الداخلية لتلقي بلاغات الفساد وضبطها والرقابة على الالتزام بها إجراء تغييرات على مدونة السلوك التي يجب على المسؤولين الحكوميين اتباعها لتوضيح معايير السلوك الأخلاقية والامتثال لها.يسمح لك القانون بتفويض صلاحياتك إلى مرؤوسيك بتكليف لأداء المهام المذكورة أعلاه.٤٠نائب رئيس الهيئة: يذكر ان الفقرة (٣) من الفقرة (٥) هي المساعد الرئيسي لرئيس المؤسسة ونائب السلطة المخولة حسب الفقرة (٤) من الفقرة السابقة. ، مسؤولاً عن أداء الواجبات الموكلة إليه بموجب أوامره وتوجيهاته وتعليماته الخاصة ، وفي حالة عدم قدرة الرئيس على أداء واجباته ، فإنه يفي بجميع الصلاحيات والمسؤوليات والواجبات المنوطة برئيس مجلس الإدارة لجنة. أنه ملزم بأداء واجباته وأن القانون لا يحدد الشروط أو المؤهلات لمن يجب أن يكون نائب رئيس المفوضية ويتخلى عن السلطة التنفيذية لتعيينه ورئيس الهيئة ، باستثناء ما يحدده جلسة عامة القواعد التي تحكم وجود شروط لتولي الوظائف العامة.لم يشترط القانون رتبة نائب رئيس ، وقد اعترف به السوابق القضائية كموظف برتبة وزير دولة ، بدلاً من أن يكون برتبة وزير ومنح جميع الحقوق لرئيس الهيئة.دائرة التحقيقات: ومهمتها الأساسية الكشف عن الفساد والتحقيق فيه بالحكومة العراقية ، وهي الدائرة التي يطبق فيها القانون لأول مرة ، ويرأسها عضو (مدير) من المستوى المسؤول عن التأسيس. ذلك الإجراء مسؤول عن تلقي الفساد والتحقيق فيه.٤١ دائرة الشؤون القانونية: و هي ثاني دائرة خاضعة للتنظيم القانوني وتديرها وتختص بها وفق الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون العادي.

أ- يساعد وينصح رئيس المفوضية لضمان الالتزام ب التشريعات العراقية.

ب- تقديم مقترحات تشريعية ترفعها المفوضية إلى الهيئة التشريعية القومية.يتم إدارة ذلك القسم من قبل المستفيد المعين (المسؤول) ولا يفرض أي قانون أو شرط أو سلطة.٤٢دائرة الوقاية: الإدارة والنسخة المنقحة للموظف بعنوان مدير تابع لرئيس السلطة المختصة ، وتتمثل مهمته الرئيسية بمساعدته بتطوير نظام للإفصاح عن المصالح الاقتصادية. مدونة قواعد السلوك والأخلاق. لضمان الخدمة العامة والامتثال.٤٣دائرة التعليم والعلاقات العامة: رئيس الهيئة. تتمثل مهمتها بتوفير برامج التثقيف والتوعية العامة للمسؤولين الحكوميين والشعب العراقي لتعزيز ثقافة الصدق والنزاهة والشفافية والمساءلة والمعاملة العادلة بالخدمة المدنية ، والعمل على تطوير مناهج وطنية لدعم مفهوم التحسين العام . النزاهة. توعية المسؤولين الحكوميين وموظفي الخدمة المدنية وعامة الناس بأخلاقيات الخدمة المدنية ، ومدونات قواعد السلوك والإجراءات لموظفي الخدمة

المدنية ، والإفصاح عن المصالح التجارية بالقطاع العام. إجراء دراسات ودورات تدريبية وحملات إعلامية ومؤتمرات وندوات وأنشطة مماثلة لتحسين التعليم وعمل العلاقات العامة بين المؤسسات التعليمية وغيرها ، ونظراً للدور الكبير لذلك القسم المهم جداً بتحقيق هدف السلطة بالدولة. محاربة الفساد ، يخول القانون رقم (٥) "المادة (٨) من المادة الرابعة لرئيس تلك الدائرة تعيين (مستشارين) لتحسين أداء تلك الدائرة ، دون مديري الدائرة الآخرين.٤٤ دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية: هي الإدارة الخامسة التي تتولى دورًا مهمًا في تعزيز ثقافة السلوك الأخلاقي في القطاعين العام والخاص. يتجسد دورها في التعاون مع الجمعيات الأهلية لنشر هذه الثقافة وتحقيق أهداف الهيئة. ما يلي: –

أ– تحضير وتوزيع المواد.

ب– إدارة البرامج التدريبية.

ج– القيام بنشاط الاتصال العام عبر وسائل الإعلام.

اتخاذ الإجراءات المناسبة الأخرى لتشجيع ذلك النشاط تلك الدائرة ، مثلها مثل جميع إدارات الهيئة الأخرى ، يرأسها موظف برتبة مدير يعينه رئيس الهيئة.٤٥الدائرة الادارية: هي الدائرة السادسة والأخيرة الخاضعة للتنظيم القانوني وهي الدائرة التي لا علاقة لها بموارد الهيئة لتحقيق هدف مكافحة الفساد ولكنها تختص بتقديم الخدمات الإدارية والمالية. الخدمة لوحدات أخرى من المؤسسة. موظف بدرجة مدير يعينه المدير.٤٦المطلب الثاني : الحد من جرائم الفساد باطار قانون ديوان الرقابة المالي كما تم الإشارة سابقًا، فإن ظاهرة الفساد الإداري قد تمتد إلى جميع جوانب الحياة، مما يؤدي إلى آثار سلبية تؤثر على جميع مفاصل الدولة. وهذا يستدعي تعدد الوسائل لمكافحته، أبرزها المحاسبة، حيث يتم محاسبة الأشخاص الذين يشغلون المناصب العامة قانونيًا وإداريًا عن نتائج أعمالهم. ويعني ذلك أن الموظفين الحكوميين يجب أن يكونوا مسؤولين أمام رؤسائهم (غالبًا ما يكونون في قمة الهرم الوظيفي مثل الوزراء ومن هم في مراتبهم)، والذين بدورهم يتحملون المسؤولية أمام السلطة التشريعية التي تقوم بالرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.٤٧لا بد من وجود المساءلة كواجب على المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، حيث يتعين عليهم تقديم تقارير دورية توضح نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذ مهامهم. كما يجب أن يكون للمواطنين الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بأعمال الإدارات العامة (مثل أعمال النواب، الوزراء، والموظفين العموميين) لضمان توافق تلك الأعمال مع القيم الديمقراطية وتعريف القانون لمهامهم. هذا يساهم في الحفاظ على شرعيتهم ودعمهم من الشعب. ويتطلب هذا توافر الشفافية التي تعني وضوح الأعمال التي تقوم بها المؤسسة، وكذلك وضوح العلاقة بين الموظفين وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو أمر ينطبق على أعمال الحكومة والمؤسسات الأخرى غير الحكومية على حد سواء.كل ذلك يرتكز على النزاهة، التي تمثل منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل. وعلى الرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة، إلا أن النزاهة ترتبط بالقيم الأخلاقية والمعنوية، بينما تتعلق الشفافية بالنظم والإجراءات العملية. وتعد آليات المكافحة جزءًا أساسيًا في استراتيجية مكافحة الفساد الإداري، حيث تشمل جميع الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف تحسين الأداء. وتعتبر هذه الاستراتيجية نشاطًا مستمرًا يعكس القيم الإدارية والبيئية، ولهذا تضع معظم مؤسسات مكافحة الفساد الإداري استراتيجيات شاملة ومتكاملة للتعامل مع هذه الظاهرة.إضافة إلى ذلك، من الضروري أن تتوافر الإرادة الجادة من القيادة السياسية لمحاربة الفساد الإداري على مستوى الدولة والمجتمع، أو على الأقل يجب أن لا تتعارض جهود مكافحة الفساد مع السلطة السياسية.٤٨إن توفر الدعم والإرادة السياسية لمكافحة الفساد يعزز من قدرة القيادات في الأجهزة التنفيذية، التشريعية، والقضائية على الالتزام بمكافحة الفساد بجميع أشكاله، سواء كان جريمة جنائية، مخالفة إدارية، أو عملاً لا أخلاقياً يتعلق بأداء الوظيفة العامة. كما يمكن للقيادة السياسية أن تفتح المجال لمنافسة سياسية نزيهة وتطبيق مبدأ التعددية السياسية، إلى جانب تداول السلطة سلمياً على جميع المستويات. بالإضافة إلى ذلك، فإن تبني مبدأ سيادة القانون وعدم التمييز في تطبيقه بين فئات المجتمع، والمساواة في الحقوق والواجبات، والفصل بين السلطات، يسهم في تقويض الفساد كنظام.من الضروري أيضًا أن نأخذ في الاعتبار أن القضاء على الفساد الإداري يتطلب أولاً توفير بيئة ثقافية واعية توضّح مخاطر هذه الظاهرة التي تؤثر في عدة مجالات، منها السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية. تتطلب مكافحة الفساد الإداري تعزيز الوعي العام حول أشكاله وأضراره، من خلال حملات توعية فعّالة، التي تعد واحدة من الاستراتيجيات الأساسية لمواجهة هذه الظاهرة. ويجب التركيز على تبليغ حالات الفساد الإداري والتعاون مع الجهات المختصة في هذا المجال. لكي يتمكن المواطنون من المشاركة الفاعلة في محاربة الفساد، ينبغي أن تركز حملات التوعية على دور الفرد في مكافحة الفساد الإداري والوسائل التي يمكنه من خلالها المساهمة في هذا المجال. يجب أيضًا توعية المواطنين بالجهات التي يمكنهم اللجوء إليها للإبلاغ عن الفساد، وتعريفهم بأشكال الفساد الإداري وكيفية التعامل معها.هـ ٤٩ وهناك ثلاث مؤسسات رقابية بالعراق التي تتمثل بالاتي :ديوان الرقابة المالية هي الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق، وقد تم إنشاؤها في عام ١٩٩٠. تتمثل مهمتها في تزويد

الجمهور والحكومة بمعلومات دقيقة حول العمليات الحكومية والوضع المالي، بهدف تعزيز الاقتصاد من خلال تدقيق الأداء المالي وتقييمه. كما تهدف إلى مكافحة الفساد المالي. وبعد عام ٢٠٠٣، تم إعادة تفعيل عملها بموجب القانون رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٤.٥٠ هيئة النزاهة : إنشاء هيئة النزاهة بموجب الأمر رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٤، وتهدف إلى التحقيق في حالات الفساد المشتبه فيها، مثل قبول الهدايا والرشاوى، والمحسوبية، والتمييز على أساس العرق أو الطائفة، واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية، بالإضافة إلى سوء استخدام الأموال العامة. تعمل الهيئة على وضع أسس ومعايير للأخلاقيات في الخدمة العامة، وتعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة والمسؤولية، مما يستوجب التزام جميع موظفي الدولة بتعليماتها٥١. المفتشون العموميين تم إنشاء مكاتب المفتشين العموميين بموجب الأمر رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ في جميع الوزارات، حيث تهدف إلى مراجعة وتدقيق الأداء لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة، والإشراف على أداء الوزارات لمنع حدوث التبذير والغش وإساءة استخدام السلطة. وتعمل هذه المكاتب من خلال تقديم تقارير إلى الوزير المختص.٥٢ فيما يتعلق بالوضع الحالي في العراق، تُعد هيئة النزاهة من أبرز ركائز مكافحة الفساد. هي هيئة مستقلة تم إنشاؤها بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٤، وتتمتع بسلطة رقابية تهدف إلى مكافحة الفساد الإداري في جميع مؤسسات الدولة. وتعمل جنبًا إلى جنب مع ديوان الرقابة المالية ومكتب المفتش العام. تتمثل مهمتها الرئيسية في التحقيق في قضايا الفساد التي يتورط فيها أي موظف حكومي على جميع المستويات. وتعزز مهامها من خلال ديوان الرقابة المالية، الذي يتولى تدقيق التصرفات المالية للحكومة العراقية سنويًا ويصدر الحساب الختامي. كما منحها المشرع السلطة لاستخدام جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك الوسائل التكنولوجية الحديثة، لتعزيز جهود مكافحة الفساد.٥٣ كما منحها المشرع السلطة لتحقيق ذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة، بما في ذلك الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تُستخدم في مكافحة الفساد.٥٤ أما عن دورها الوقائي فيشمل عقد الندوات والحلقات النقاشية ونشر المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد، وقد أكد رئيسها السابق بان الهيئة لا يمكن أن تنجح بعملها ما لم تتعاون معها الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنون.٥٥ ذلك وان الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ نجد انه قد أنظمة العلاقة بين الهيئات المستقلة وجعلها هيئات مستقلة خاضعة لرقابة مجلس النواب.٥٦ و من خلال النظر إلىٰ عمل لجنة النزاهة نراها قد مارست دورها بالرقابة من هيئة النزاهة باتهام رئيسها السابق (القاضي راضي الراضي) بالفساد الأمر الذي أدىٰ إلىٰ هروبه خارج العراق، وذلك ما تجاوز حدود المتوقع فقد يكون المتوقع إن يتهم رئيس الهيئة بالتقصير أو الإهمال لا إن يتهم بالفساد، غير أن المحكمة الجنائية المركزية قد حكمت علىٰ مدير عام الوقاية والشفافية بهيئة النزاهة بالسجن مدة ١٥ سنة لارتكابه جرائم تزوير،٥٧ وان ذلك يعني إن يكون الاتهام صحيحاً فذلك يعني إن الهيئة لا تكافح الفساد بل تنشر الفساد وبهذا نكون قد تجاوزنا مرحلة (مكافحة الفساد) ودخلنا مرحلة (فساد المكافحة)، وذلك من اخطر مستويات الفساد كما يعبر عنه ،٥٨ لهذا يجب علينا من الضروري ان نبحث عن سبل ووسائل أخرىٰ لمكافحة الفساد الإداري، وتكون تلك الوسائل ناجحة وفعالة.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يمكننا القول إن المؤسسات الرقابية في العراق تلعب دورًا حيويًا في ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تؤثر سلبًا على فاعليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها. هذه التحديات تشمل الفساد الإداري، التدخلات السياسية، نقص الكفاءات، ضعف الإمكانيات التقنية، وعدم استقرار البيئة القانونية، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية المختلفة.

النتائج:

ضعف الرقابة المالية يؤدي إلى زيادة الفساد والإسراف في المال العام.تدخلات السياسة تؤثر بشكل كبير على استقلالية المؤسسات الرقابية، مما يقلل من فعاليتها.نقص الكفاءات والموارد التقنية يحد من قدرة المؤسسات الرقابية على إجراء عمليات تدقيق شاملة وفعالة.البيئة القانونية غير المستقرة تُعرقل تطوير العمل الرقابي.

التوصيات:

تعزيز استقلالية المؤسسات الرقابية: يجب ضمان عدم تدخل الجهات السياسية في عمل المؤسسات الرقابية من خلال تشريعات تضمن استقلالها. تطوير الكفاءات البشرية: من الضروري توفير التدريب المستمر للكوادر البشرية في المؤسسات الرقابية لتطوير مهاراتهم وزيادة قدرتهم على استخدام أحدث أدوات الرقابة.تحسين الإمكانيات التقنية: يجب توفير التقنيات الحديثة والبرامج المحاسبية الإلكترونية التي تساعد في تسهيل وتنظيم عمليات التدقيق والمراجعة.استقرار البيئة القانونية: يجب العمل على وضع إطار قانوني مستقر وواضح يضمن فعالية الرقابة ويسهم في تطوير المؤسسات الرقابية.تعزيز التنسيق بين المؤسسات الرقابية: يتطلب الأمر إنشاء آليات للتنسيق بين الجهات الرقابية المختلفة لتجنب تكرار الأعمال

وضمان كفاءة الأداء.من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن تحسين أداء المؤسسات الرقابية في العراق وتعزيز دورها في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

هوامش البحث

١. ابن منظور جمال الدين الانصاري، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٦٧

٢. أبو سويلم, أحمد محمود نهار, مكافحة الفساد, الناشر: دار الفكر, عمان, الطبعة: الأولى, ٢٠١٠م, ص٦٥

٣. الطماوي ، سليمان محمد ،" الوجيز بالقانون الإداري " ،(بغداد، دار الكتب العلمية، ٢٠١٢م) ، ص : ٣٣٩.

٤. الجرف طعيمة ، "القانون الإداري" ، (القاهرة، مطبعة الامينللطباعة ،١٩٧٨) ،ص :٩٢-٩٣ .

٥. فتحي عبد الصبور ، " المدخل بالرقابة والقانون" ،(القاهرة، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٦) ، طبعة ثانية، ص : ٩٥- ٩٦

٦. اسماعيل الغزال ، " القانون الدستوري والنظم السياسية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، عمان ، ١٩٨٨، ص :٣٠٤

٧. البهجي عصام احمد، "الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري" ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص١٥.

٨. الشيخ علي، الشفافية في الخدمة المدنية ، تجربة وزارة التنمية الإدارية في تطوير القدير القدرة التنافسية في الأردن ، الجودة، الإنتاجية، الشفافية ، المساءلة ، ط١،الجمعية العلمية الملكية ، عمان ،١٩٩٧، ص٥٢.

٩. عمر رياض ومحمد إعمار، "الشفافية والمساءلة"، ورقة بحثية صادرة عن مركز الدراسات والأبحاث في القيم، الرابطة المتحدة للعلماء، المملكة المغربية، منشورة عبر شبكة الإنترنت على الرابط:

١٠. حازم عبد الرحمن,الرقابة المالية والإدارية في العراق"، دار المناهج، ٢٠١٥، ص١٥٥.

١١. أبو سويلم, أحمد محمود نهار, مكافحة الفساد, دار السلام، مصر، ٢٠١١, ص٩٢

١٢. خالد امين عبد الله، علم تدقيق الحسابات 'الناحية النظرية والعملية'، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، القاهرة , ص٨٠

١٣. الشمري, الفساد المالي والغداري وأثاره الاقتصادية والاجتماعية, دار اليازوري, عمان, الطبعة: الأولى, ص٤٥

١٤. أحمد حسن الكبيسي، "مكافحة الفساد في القانون العراقي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص١٥٥

١٥. الذهبي, د. محمد جاسم, الفساد الإداري والمالي في العراق, تكلفته الاقتصادية والاجتماعية, الجزء: الأول, الندوات العلمية لكلية الادارة والاقتصاد, جامعة, ٢٠٠٥م

١٦. المصدر السابق

١٧. الموسوي, د. جواد, اصلاح النظام الاداري في العراق, الناشر: المركز العراقي لمكافحة الفساد الإداري, ص٨

١٨ . القبيلات, حمدي سليمان, الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية, الطبعة: الثانية, الناشر: دار الثقافة, عمان, ٢٠١٢م, ص١٢٢

١٩. المصدر السابق , ص١٢٥

٢٠. صالح, نائل عبد الرحمن, الوجيز في الجرائم الواقعه على الأموال, الطبعة: الأولى, عمان, ٢٠٠١م, ص١٢٠

٢١. محي الدين شعبان, دور الحكومة الرشيدة في مكافحة الفساد من منظور اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد, الناشر، دار العلم للنشر , الاردن, ٢٠١٣, ص١٣٤

٢٢. البشري, محمد الامين, الفساد والجريمة المنظمة, جامعة نايف للعلوم الأمنية, ٢٠٠٧م, الرياض, ص١٨

٢٣. محي الدين شعبان, المصدر السابق , ص٨٩

٢٤. أحمد رفعت الخفاجي , جرائم الرشوة في القانون المصري و المقارن, دار قناء للطباعة, القاهرة, ص٧٨

٢٥. عبد الحسين علي ، دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد, المصدر السابق, ص٢٦

٢٦. المصدر السابق , ص١٢٠

٢٧. عبد الرزاق عبد الله السامرائي، "النزاهة والشفافية في التشريع العراقي"، دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق، ٢٠١٨ ، ٨٩-١٠٢.

٢٨. المادة ٢ من قانون هيئة النزاهة٣٠رقم لسنة ٢٠١١.

٢٩. المادة ٢ من قانون هيئة النزاهة ٣٠رقم لسنة ٢٠١١.

٣٠. المادة ٣ من قانون هيئة النزاهة ٣٠رقم لسنة ٢٠١١

٣١. فوزى الخولى، الجوانب الاقتصادية والقانونية لدعم أجهزة الرقابة المالية · ٢٠٢١مجلة "روح القوانين"

٣٢. نور شدهان عدي، دور الأجهزة الرقابية في الحدمن الفساد. دراسة في التشريعات العراقية، دار النهضة، ٢٠١٣، ص١٥٥

٣٣. احسان عبدالحسين ," دور الاجهزة الرقابية بمكافحة الفساد "، هيئة النزاهة العراقية، العراق , ص٥٥.
٣٤. القسم الثالث والبنود (١، ٢، ٣، ٤، ٥) من القسم الرابع من القانون النظامي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤م.
٣٥. القسم (١، ٢، ٣، ٤، ٥) من القانون النظامي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤م.
٣٦. القسم (١) والقسم (٤) والبند (٨) والقسم (٥) البند (٦) من الامر (٥٥) لسنة ٢٠٠٤م .
٣٧. القسم (٤)، البند (٦)، والقسم (٧)، البند (٣) من القانون النظامي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤م.
٣٨. القسم (٤)، البندان (٦) و(٧) من القانون النظامي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤م.
٣٩. القسم (٣) من القانون النظامي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤م.
٤٠. القسم (٤) من القانون النظامي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤م.
٤١. العكيلي ، القاضي رحيم ،المصدر السابق نفسة , ص٣-٤.
٤٢. العكيلي ، القاضي رحيم ،المصدر السابق نفسة , ص٣-٤ .
٤٣. القسم (٢) الفقرة (ب) من الامر (٧٧) لسنة ٢٠٠٤م الخاص بديوان الرقابة المالية ورد فيه اصطلاح ديوان الرقابة المالية كمؤسسة التدقيق العليا بالعراق .
٤٤. الفصل الخامس المادة (٢١) , اولاً وثانياً وثالثاً وخامساً من قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١م النافذ .
٤٥. المادة (٧) الفقرة (٤) من القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ م المعدل .
٤٦. بهاء زكي محمد " الفساد الاداري , صورة واسبابه ومعالجته لمكتب المفتش العام , وزارة النفط , بغداد , ٢٠٠٧م , ص ٣٦ .
٤٧. العنزي اسعد , "وجهة نظر تحليلية بالفساد" , مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية العدد السادس ، السنة الثانية ، آب ٢٠٠٢ .
٤٨. صبيح أحمد مصطفى, " الرقابة المالية و الإدارية و دورها بالحد من الفساد الإداري" , دار العهد للطباعة ,الالعراق , ٢٠١٦.،ص٤٣
٤٩ . مدحت كاظم القريشي , الفساد الاداري والمالي بالعراق (اسبابه وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته.
٥٠. حسب القانون رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٤ .
٥١. قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٣ النافد
٥٢. ساهر عبد الكاظم مهدي,الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة.
٥٣ . الموقع الالكتروني لهيئة النزاهة :-www.nazaha . org
٥٤. المادة (١٢) من قانون هيئة النزاهة رقم٣٠ لسنة ٢٠١١ والتي نصت على (للهيئة استخدام وسائل التقدم العلمي وأجهزة وآلات التحري والتحقيق وجمع الأدلة، وعلى رئيسها توفير المستلزمات ومتطلبات استخدامها بميدان الكشف عن جرائم الفساد أو منعها أو ملاحقة مرتكبيها)
٥٥. لقاء شخصي مع القاضي راضي الراضي رئيس المفوضية بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٣٠ على هامش مؤتمر (ثروة العراق النفطية قضايا الإدارة و التنمية) المنعقد بلندن ، جامعة LSE. نقلا عن صباح عبد الكاظم شبيب ، دور السلطات العامة بمكافحة ظاهرة الفساد الإداري بالعراق ، مصدر سابق ،ص٢٤٦ .
٥٦. انظر المادة (١٠٢) من دستور ٢٠٠٥ الفصل الرابع والتي تنص على (تعد المفوضية العليا لحقوق الإنسان، و المفوضية العليا المستقلة للانتخابات و هيئة النزاهة ، هيئات مستقلة ، تخضع لرقابة مجلس النواب ، وتنظم أعمالها بقانون) .
٥٧. انظر الموقع الالكتروني : www.albian.net
٥٨ . انظر بهذا : محمد خضر ، مكافحة الفساد بسوريا ، أولوية لدى السلطتين التشريعية والتنفيذية فهل تنجو من فساد المكافحة ، مجلة الحياة، ٢٠٠٥،ص٣.

المصادر

اولاً. الكتب

أبو سويلم, أحمد محمود نهار, مكافحة الفساد, الناشر: دار الفكر, عمان, الطبعة: الأولى, ٢٠١٠م.
الطماوي، سليمان محمد, "الوجيز بالقانون الإداري", بغداد, دار الكتب العلمية, ٢٠١٢م.
الجرف طعيمة، "القانون الإداري", القاهرة, مطبعة الأمين للطباعة, ١٩٧٨.
فتحي عبد الصبور, "المدخل بالرقابة والقانون", القاهرة, منشورات الحلبي الحقوقية, ٢٠٠٦, طبعة ثانية.
الغزال إسماعيل, "القانون الدستوري والنظم السياسية", عمان, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, ١٩٨٨.
عصام أحمد البهجي, الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري, ط١, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, ٢٠١٤.
علي الشيخ, الشفافية في الخدمة المدنية, تجربة وزارة التنمية الإدارية في تطوير القدرة التنافسية في الأردن, الجمعية العلمية الملكية, عمان, ١٩٩٧.

حازم عبد الرحمن, "الرقابة المالية والإدارية في العراق", دار المناهج, ٢٠١٥.
داود, عماد الشيخ, الشفافية ومراقبة الفساد, دار مصر للنشر, مصر, ٢٠٠٣.
خالد أمين عبد الله, علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية والعملية", دار النهضة العربية, ٢٠٠٦, القاهرة.
الشمري, الفساد المالي والإداري وأثره الاقتصادي والاجتماعي, دار اليازوري, عمان, الطبعة: الأولى.
الذهبي, د. محمد جاسم, الفساد الإداري والمالي في العراق, تكلفته الاقتصادية والاجتماعية, الجزء الأول, الندوات العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد, جامعة, ٢٠٠٥م.
الموسوي, د. جواد, إصلاح النظام الإداري في العراق, المركز العراقي لمكافحة الفساد الإداري.
القبيلات, حمدي سليمان, الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية, الطبعة الثانية, دار الثقافة, عمان, ٢٠١٢م.
صالح, نائل عبد الرحمن, الوجيز في الجرائم الواقعة على الأموال, الطبعة الأولى, عمان, ٢٠٠١م.
توق, محي الدين شعبان, الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد في منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد, دار الشروق للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان, ٢٠١٤م.
البشري, محمد الأمين, الفساد والجريمة المنظمة, جامعة نايف للعلوم الأمنية, ٢٠٠٧م, الرياض.
الخفاجي, أحمد رفعت, جرائم الرشوة في التشريع المصري والقانون المقارن, دار قناء للطباعة, القاهرة.
عبد الحسين, إحسان علي عبد الحسين, دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد, هيئة النزاهة دائرة الشؤون القانونية، قسم البحوث والدراسات.
إحسان علي عبد الحسين, دور الأجهزة الرقابية بمكافحة الفساد, هيئة النزاهة دائرة الشؤون القانونية/قسم البحوث والدراسات.
بهاء زكي محمد, الفساد الإداري, صورة وأسبابه ومعالجته, لمكتب المفتش العام, وزارة النفط, بغداد, ٢٠٠٧م.
أحمد مصطفى صبيح, الرقابة المالية والإدارية ودورها بالحد من الفساد الإداري, دار الفكر للطباعة, سوريا, ٢٠١٦.
محمد خضر, مكافحة الفساد في سوريا, أولوية لدى السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ثانياً. البحوث والدوريات

عمر رياض ومحمد اعمار, الشفافية والمساءلة, ورقة بحثية, مركز الدراسات والأبحاث في القيم, الرابطة المتحدة للعلماء, المملكة المغربية.
سعد العنزي, وجهة نظر تحليلية بالفساد, مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية, العدد السادس, السنة الثانية, آب ٢٠٠٢.

رابعاً. القوانين والتشريعات

المادة (١٢) من قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١.
المادة (١٠٢) من دستور ٢٠٠٥ الفصل الرابع.

ثالثاً. المواقع الالكترونية

مدحت كاظم القريشي, الفساد الإداري والمالي في العراق (أسبابه وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته), موقع إلكتروني: http://iraqieconomists.net/.
ساهر عبد الكاظم مهدي, الفساد الإداري أسبابه وأثاره وأهم أساليب المعالجة, الموقع إلكتروني: www.nazaha.iq/search
الموقع الإلكتروني لهيئة النزاهة: www.nazaha.org
لقاء شخصي مع القاضي راضي الراضي رئيس المفوضية بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٣٠ على هامش مؤتمر (ثروة العراق النفطية قضايا الإدارة والتنمية) المنعقد بلندن, جامعة LSE.